

برنامج  
الأغذية  
العالمي



Programme  
Alimentaire  
Mondial

World  
Food  
Programme

Programa  
Mundial  
de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة السنوية

روما، 3-6/6/2014

## مسائل الموارد والمالية والميزانية

البند 6 من جدول الأعمال

رد إدارة البرنامج على التوصيات الواردة في  
تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن شراء  
الأغذية في البرنامج

للنظر



Distribution: GENERAL

**WFP/EB.A/2014/6-G/1/Add.1**

7 May 2014

ORIGINAL: ENGLISH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الاطلاع على وثائق المجلس التنفيذي

في صفحة برنامج الأغذية العالمي على شبكة الإنترنت على العنوان التالي: (<http://executiveboard.wfp.org>)

## مذكرة للمجلس التنفيذي

### هذه الوثيقة مقدمة للمجلس التنفيذي للنظر

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين قد تكون لديهم أسئلة فنية تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة إلى الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورين أدناه، ويفضل أن يتم ذلك قبل ابتداء دورة المجلس التنفيذي بفترة كافية.

هاتف: 066513-2293

السيدة C. Fleischer

مديرة شعبة المشتريات:

للاستفسار عن توفر وثائق المجلس التنفيذي، يرجى الاتصال بوحدة خدمات المؤتمرات (هاتف: 066513-2645).

## مشروع القرار\*

يحيط المجلس علماً بالوثيقة "رد إدارة البرنامج على التوصيات الواردة في تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن شراء الأغذية في البرنامج" (WFP/EB.A/2014/6-G/1/Add.1)

\* هذا مشروع قرار، وللإطلاع على القرار النهائي المعتمد من المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

## الخلفية

- 1- تعرض هذه الوثيقة رد الأمانة على التوصيات الواردة في "تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن شراء الأغذية في البرنامج".
- 2- ويشترى البرنامج من مصادر في أكثر من 90 بلداً ما مقدار متوسطه السنوي مليوناً طن متري من الأغذية بقيمة تبلغ 1.1 مليار دولار أمريكي. وهناك تحديات كثيرة يتعين التغلب عليها وهي تتعلق بالتوريد واللوجستيات، فالأغذية تنتقل عبر مسافات كبيرة وباستخدام وسائل نقل عديدة لتصل في نهاية المطاف إلى المستفيدين. ويشترى البرنامج أكثر من 50 في المائة من أغذيته من البلدان والأقاليم التي يعمل فيها، الأمر الذي يجعله مستثمراً هاماً في الأسواق المحلية والإقليمية.
- 3- وترحب إدارة البرنامج بهذه المراجعة الخارجية وهي توافق على توصياتها، والتي تشمل تحسين نموذج الشراء بحيث يحقق أفضل ما يمكن من الأدوات الأكثر ابتكاراً، من قبيل مرفق تمويل رأس المال العامل ومرفق الشراء الآجل، ويتناول المبادرات المنبثقة عن استعراض عملية سير العمل. ويحدد التقرير عدة مسائل تجري معالجتها الآن، من قبيل التخطيط المؤسسي للتوريد والتسليم، والتكامل في سلسلة الإمداد، ومسائل جودة الأغذية وسلامتها، وتعميم الحلول التي توفرها تكنولوجيا المعلومات. ويشير عدد من التوصيات إلى مجالات يعتبر توفير استثمار إضافي لها أمراً حاسماً، من قبيل إدارة الباعة والحفاظ على كفاءة وظيفة الشراء. وسيستفيد البرنامج من النتائج والتوصيات التي خلص إليها مراجع الحسابات الخارجي بغية تحسين نموذج مشترياته من الأغذية.
- 4- وتتضمن المصفوفة المرفقة رداً محددة على التوصيات، مع توضيحات تبين السياق المرتبط ببعض منها.

رد إدارة البرنامج على التوصيات الواردة في تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن شراء الأغذية في البرنامج

آخر موعد للتنفيذ	رد إدارة البرنامج	جهة التنفيذ	توصيات مراجع الحسابات الخارجي
31 ديسمبر/كانون الأول 2014	<p>موافقة.</p> <p>يعتبر وضع إطار لتخطيط المشتريات أحد مكونات الاستراتيجية المؤسسية للتوريد والتسليم التي يقودها الفريق العامل المعني بإدارة سلاسل الإمداد، والذي تشكل بهدف تحسين تكامل سلاسل الإمداد. ويجمع الفريق العامل في كيان واحد المجالات الوظيفية المسؤولة عن تحديد المصادر وتخطيطها والمشتريات واللوجستيات، وهو يحدد أفضل خيارات التوريد والتسليم.</p> <p>يجمع الإطار العالمي بين خطط التوريد والتسليم الإقليمية والمحلية التابعة للمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية، على التوالي، وستساعده أداة لرصد أداة سلاسل الإمداد.</p> <p>سيديم تنفيذ الأداة الموحدة لإدارة إمدادات المشروعات التخطيط المسبق على مستوى المكاتب القطرية وفي مختلف أنحاء البرنامج.</p>	شعبة المشتريات	<p><b>التوصية 1:</b> ينبغي على البرنامج وضع "إطار للتخطيط للمشتريات" يتسم بالتكامل ويستند إلى نهج سلسلة الإمداد المطبق على المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية. وينبغي أن يتضمن النهج، من جملة أمور، توجيهاً حول تحديد المدخلات اللازمة لاستنباط استراتيجية للتوريد والإمداد؛ وأن يجعل من الإلزامي على جميع الوحدات (المقر الرئيسي والمكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية) إعداد خطة سنوية للشراء؛ وأن يتضمن نموذجاً موحداً لخطة الشراء؛ وأن يحدد مؤشرات الأداء الأساسية لعملية الشراء؛ وأن يحدد متطلبات الإبلاغ فيما يتعلق بالرصد والتقييم الدوريين لعملية الشراء.</p>
31 ديسمبر/كانون الأول 2016	<p>موافقة.</p> <p>سيتم استكمال الوقت المتوقع ومؤشرات الأداء الأساسية، التي يبلغ عنها حالياً في إطار تقرير الأداء السنوي، بتحليل لكفاءة التكلفة في عام 2014. وسينظر خلال الفترة 2015-2016 في الأخذ بتقييم للأثر أوسع نطاقاً وذلك لتحقيق ما يلي: (1) إتاحة الوقت الكافي - خمس سنوات - للأنشطة؛ (2) ضمان تعميم هذا النهج. وسينظر بتقييم الأثر في استعراض النهج وأثره.</p>	دائرة البرمجة	<p><b>التوصية 2 أ):</b> يمكن للبرنامج أن يجري تقييماً لفعالية مبادرة الشراء من أجل التقدم وقياس حصائلها (تقييم أثرها).</p>

## رد إدارة البرنامج على التوصيات الواردة في تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن شراء الأغذية في البرنامج

آخر موعد للتنفيذ	رد إدارة البرنامج	جهة التنفيذ	توصيات مراجع الحسابات الخارجي
31 ديسمبر/كانون الأول 2015	موافقة. يجري العمل حالياً على إجراء التقييم النهائي المخطط له في تصميم تجربة الشراء من أجل التقدم. وستقدم النتائج إلى المجلس في عام 2015 وستشمل توجيهاً مؤسسياً إضافياً يستكمل به التوجيه الذي تم وضعه أثناء سير التجربة والمتوفر بالفعل في دليل مشتريات البرنامج.	شعبة المشتريات/ شعبة السياسات والبرامج والابتكار	<b>التوصية 2 ب):</b> يمكن للبرنامج أن ينظر في وضع توجيه شامل لإدارة الشراء من أجل التقدم ينطبق على المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية. ويمكن أن يصمم هذا التوجيه بهدف عام يتمثل في إدماج أنشطة الشراء من أجل التقدم ضمن خطة الشراء العامة للبرنامج على مستويات المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية، وفي معالجة المخاطر التي تم تحديدها بغية جعل المبادرة أكثر فعالية.
31 ديسمبر/كانون الأول 2014	موافقة. سيستعرض البرنامج النهج الذي يأخذ به في مجال مشتريات المنتجات الغذائية وذلك كجزء من استراتيجية مؤسسية للتوريد والتسليم. ويتطلب إنتاج المنتجات الغذائية المتخصصة استثماراً رأسمالياً كبيراً يتعين تقديره على أساس طلب البرنامج الذي كثيراً ما يكون متقلباً. وسيدرّج البرنامج التوصيات، كما سيأخذ بممارسات تعاقدية تستند إلى الحوافز الملائمة، وذلك عملاً على تحسين جودة المنتجات. تستخدم الإعفاءات عندما تكون لمصلحة البرنامج الفضلى. وستعمم شعبة المشتريات على جميع موظفي المشتريات خطوطاً توجيهية إضافية حول استخدام الإعفاءات.	شعبة المشتريات	<b>التوصية 3 أ):</b> يمكن للبرنامج أن ينظر في استعراض سياسته لشراء المنتجات الغذائية من قبيل "سوبر سيريبال بلس" بموجب عقد إعفاء، بغية تحقيق هدف ضمان فعالية التكلفة في المشتريات. إضافة لذلك، فإن استخدام الإعفاءات في الشراء، بدافع الحاجة الملحة، ينبغي أن يضمن تحقق الهدف المعلن المتمثل في ضمان حسن التوقيت والجودة في تسليم الحبوب الغذائية، ولا سيما في حالة عمليات الطوارئ.
31 ديسمبر/كانون الأول 2014	موافقة. سيكتمل البرنامج عمليات الشراء الحالية باستعراضات لاحقة كجزء من إطار إدارة مخاطر الشراء.	شعبة المشتريات	<b>التوصية 3 ب):</b> كما يمكن تعزيز آلية الامتثال لضمان الالتزام بسياسة الشراء والخطوط التوجيهية الموضوعية.



رد إدارة البرنامج على التوصيات الواردة في تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن شراء الأغذية في البرنامج

آخر موعد للتنفيذ	رد إدارة البرنامج	جهة التنفيذ	توصيات مراجع الحسابات الخارجي
31 ديسمبر/كانون الأول 2014	موافقة. يستخدم البرنامج شركات التفتيش التي لديها كفاءات ثابتة في مجال جودة الأغذية وسلامتها بغية ضمان امتثال موردي المنتجات الغذائية المتخصصة بمعايير اللوائح الدولية. وسيقوم البرنامج، عندما يكون ذلك ملائماً وممكناً، بتحديد الخدمات التي ينبغي أن تقدمها شركات التفتيش وذلك لتجنب أي تضارب في المصالح.	شعبة المشتريات	التوصية 4 أ): يمكن للبرنامج أن يتأكد من أن مفتشي تقارير الجودة والكمية هم غير المفتشين الذين يعهد إليهم بمسؤولية التفتيش على الباعة من حيث الأهلية لنفاذي أي تضارب محتمل في المصالح.
30 يونيو/حزيران 2015	موافقة. تستعرض لجنة إدارة الباعة المشاكل المتعلقة بأداء الباعة. وتسعى عملية الشراء إلى معالجة هذه المشاكل عند وقوعها من خلال لجنة إدارة الباعة. وتتلقى لجنة مشتريات الأغذية معلومات إضافية عن أداء الباعة عند الطلب أو عندما تكون هذه المعلومات هامة لاتخاذ القرارات في اللجنة. كما سيضمن نظام إدارة الباعة مكوناً يعزز الإبلاغ عن أداء الباعة.	شعبة المشتريات	التوصية 4 ب): يمكن تزويد لجنة مشتريات الأغذية في المقر الرئيسي والمكاتب القطرية بالمعلومات عن الأداء السابق للبائع من حيث الجودة وحسن توقيت التسليم لتمكينها من اتخاذ قرارات أكثر استنارة.
قيد التنفيذ	موافق عليها تسعى شعبة الشراكات مع الحكومات إلى التفاوض على تمويل مرّن من المانحين. والمطلوب أن يكون التمويل خالياً من القيود ليس فقط لزيادة كفاءة التكلفة، بل كذلك لمساعدة البرنامج على الاستجابة بصورة ديناميكية ومرنة للحالات والظروف المتغيرة في الأزمات الإنسانية التي تشهد تطورات سريعة. ويعترف مبدأ روح المنح الإنساني الجيد صراحة بالأهمية الكبيرة للتمويل المرّن، ويتمثل موقف البرنامج الأساسي في طلب المرونة. وفي حال عدم توفير المرونة أو التمكن من التفاوض بشأنها، فإن البرنامج يقدر تكلفة عدم تلقي المساعدة الغذائية بالنسبة للمستفيدين بالمقارنة بإضاعة الكفاءة بسبب القيود المفروضة على التمويل.	شعبة الشراكات مع الحكومات	التوصية 4 ج): ينبغي على البرنامج مواصلة السعي للحصول على تمويل أكثر مرونة من المانحين وبدون أية تقييدات على المشتريات، بغية تحقيق قدر أكبر من فعالية التكلفة في الشراء.

## رد إدارة البرنامج على التوصيات الواردة في تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن شراء الأغذية في البرنامج

آخر موعد للتنفيذ	رد إدارة البرنامج	جهة التنفيذ	توصيات مراجع الحسابات الخارجي
31 ديسمبر/كانون الأول 2015	<p style="text-align: center;">موافقة.</p> <p>سيجري تعزيز الرصد الذي تقوم به المكاتب القطرية لتواريخ الالتزام النهائي/تواريخ التوزيع النهائية من خلال ما يلي: (1) زيادة الوصول إلى أدوات تحليل البيانات؛ (2) زيادة قدرات الموارد البشرية في المكاتب القطرية من خلال توظيف محللين لإدارة الموارد، وذلك إذا سمحت الموارد بذلك. ومن شأن تنفيذ الأداة الموحدة لإدارة إمدادات المشروعات أن يعزز أيضاً التخطيط المسبق على مستوى المكاتب القطرية وفي جميع أنحاء البرنامج.</p>	دائرة البرمجة/ المكاتب القطرية	<p><b>التوصية 4 د):</b> ينبغي أن تقوم المكاتب القطرية برصد تواريخ الالتزام النهائي وتواريخ الصرف النهائي، وأن تناقش المشاكل المحتملة مع المقر الرئيسي في وقت مبكر بحيث لا تضطر إلى اللجوء إلى الشراء بصورة متعجلة للوفاء بهذه التواريخ أو إلى التعرض لحالات عدم الامتثال لها.</p>
31 ديسمبر/كانون الأول 2014	<p style="text-align: center;">موافقة.</p> <p>حدد البرنامج 67 بلداً يمكن فيه للموصلية الشبكية والهيكل الأساسية المحلية أن تسمح باستخدام نظام "إن-تند". وقد عممت شعبة المشتريات النظام في 60 من هذه البلدان وهي تخطط لتركيبه في البلدان السبعة المتبقية خلال عام 2014.</p>	شعبة المشتريات	<p><b>التوصية 5 أ):</b> ينبغي على البرنامج توحيد استخدام نظام "إن-تند" في جميع المكاتب القطرية والمكاتب الإقليمية بحيث يمكن ممارسة رصد أكثر فعالية لعملية المناقصات.</p>
30 يونيو/حزيران 2015	<p style="text-align: center;">موافقة.</p> <p>يفضل استخدام مكونات نظام "ساب" (SAP) لأغراض إدارة الباعة والعقود – والذي سيدمج في نظام ونجز – غير أن ذلك يتطلب استثماراً مالياً كبيراً. وسينفذ البرنامج مكونات نظام "ساب" عند توفر الموارد. وإلى أن يتم ذلك، فإن البرنامج سيقوم بتحديد واستخدام نظام بديل لإدارة الباعة يستكمل به النظم الموجودة حالياً ويعالج ثغرة المعلومات الخطرة هذه.</p>	شعبة المشتريات	<p><b>التوصية 5 ب):</b> ينبغي معالجة الفجوات في نظام ونجز 2 فيما يتعلق بأداء الباعة، وتاريخ التسليم بموجب العقد، وتفصيل العجز، وجودة الأغذية، وغير ذلك، للتمكن من ممارسة رقابة أكثر فعالية على عملية الشراء. ومن شأن ذلك تيسير استخراج المعلومات عن أداء الباعة وتوفيرها كمدخل أساسي في اختيارهم.</p>



## رد إدارة البرنامج على التوصيات الواردة في تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن شراء الأغذية في البرنامج

آخر موعد للتنفيذ	رد إدارة البرنامج	جهة التنفيذ	توصيات مراجع الحسابات الخارجي
30 يونيو/حزيران 2015	<p>موافقة.</p> <p>تسلم إدارة البرنامج بالحاجة إلى نظام عصري شامل إدارة الباعة. ويجري العمل الأول لتحديد نظام ملائم يتفق مع أفضل الممارسات في هذا المضمرة وسيضمن إجراءات التسجيل ومكونات إدارة الأداء. ويعتمد الأخذ بنظام إدارة الباعة ملائم للسياق التشغيلي لدى البرنامج على توفر الموارد.</p> <p>تخضع قاعدة الباعة لدى البرنامج إلى استعراض دائم كجزء من هيكل لجنة إدارة الباعة. والجهود الرامية إلى توسيع القاعدة محكمة بالاعتبارات التالية:</p> <p>(1) عدد الباعة النشطين وجيبي الأداء المسجلين لإحدى السلع؛ (2) الطلب من البرنامج بالنسبة للاستثمارات المطلوبة من الموردين؛ (3) نوع السلع الغذائية المشتراة؛ (4) السياق التشغيلي لدى البرنامج.</p> <p>إلى حد بعيد، يحدد السوق الذي يعمل فيه البرنامج الوقت المتاح للباعة للاستجابة إلى المناقصات. وستستعرض شعبة المشتريات الأطر الزمنية للتأكد من الاتساق عبر الأسواق المتشابهة والبيئات التشغيلية المتماثلة.</p> <p>سيؤدي نشر نظام إدارة الباعة إلى تحسين عمليات فرض الجزاءات عند الحاجة.</p>	شعبة المشتريات	<p><b>التوصية 6:</b> ينبغي على البرنامج أن ينفذ نظاماً متيناً لإدارة الباعة في المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية ضمن، من جملة أمور، ما يلي:</p> <p>الامتثال للخطوط التوجيهية لتسجيل جميع الباعة الجدد؛</p> <p>(أ) الامتثال للخطوط التوجيهية لتسجيل جميع الباعة الجدد؛</p> <p>(ب) استكمال قاعدة بيانات الباعة فيما يتعلق بجميع السلع وتحديث قاعدة البيانات على فترات دورية؛</p> <p>(ج) توسيع قاعدة الباعة لضمان مزيد من المنافسة وتلقي أفضل قيمة مقابل الأموال؛</p> <p>(د) توحيد الفترة الزمنية المعطاة للباعة لتقديم عروضهم؛</p> <p>(هـ) تعزيز عملية فرض الجزاءات بسبب مشاكل الجودة أو التأخر في التسليم من جانب الباعة.</p>
31 ديسمبر/كانون الأول 2015	<p>موافقة.</p> <p>وقت الوصول المبين في طلبات الشراء يتحدد بفعل الطلب وهو يراعي المخاطر والفرص التخطيطية الأخرى. وفي إطار النهج الموحد الجديد لإدارة إمدادات المشروعات، فإن خطط التنفيذ لدى البرامج القطرية تأخذ القيود في اعتبارها. ولذا ينبغي تحسين الموازنة بين الوقت المطلوب للوصول لقدرات التوريد والإمداد. وسيُنظر في موضوع الرصد في سياق أنشطة الفريق العامل المعني بإدارة سلاسل الإمداد.</p>	المكاتب القطرية	<p><b>التوصية 7:</b> ينبغي تثبيت الوقت المطلوب للوصول مع مراعاة المهل الزمنية اللازمة وفترة الشحن. وينبغي ضمان الامتثال للوقت المطلوب للوصول الذي يتم تحديده بهذه الشكل، من خلال الرصد الملائم.</p>

## رد إدارة البرنامج على التوصيات الواردة في تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن شراء الأغذية في البرنامج

آخر موعد للتنفيذ	رد إدارة البرنامج	جهة التنفيذ	توصيات مراجع الحسابات الخارجي
30 يونيو/حزيران 2015	موافقة. تشكل سلامة الأغذية وجودتها مجالاً للتركيز لدى عدة مجالات وظيفية لدى البرنامج، ويجري تناولها في الكتيبات الدليلية والخطوط التوجيهية ذات الصلة وفي الموقع الشبكي الخاص بجودة الأغذية وسلامتها. وعملاً على تحسين تكامل سلسلة الإمداد، سيجري توحيد المعلومات ذات الصلة وسيتم توزيعها عندما يتناسب ذلك مع احتياجات البرنامج التشغيلية.	شعبة المشتريات	التوصية 8 أ): ينبغي على البرنامج تجميع السياسات وكتيبات الدليل الموجودة لوضع وتوثيق سياسة مؤسسية بشأن جودة الأغذية وسلامتها، استناداً إلى نهج سلسلة الإمداد.
30 يونيو/حزيران 2015	موافقة.	شعبة المشتريات	التوصية 8 ب): ينبغي على البرنامج أن يواظب على فحص مورديه باستمرار للتأكد من مسائل جودة الأغذية. ويمكنه النظر في إدراج بنود ضمان الأداء في عقودهم مع الموردين.
30 يونيو/حزيران 2015	موافقة. جرى مؤخراً استعراض شراء خدمات المفتشين على الصعيد العالمي وبات الآن يشمل تقييماً تقنياً ومالياً. ويجري العمل على تطبيق هذا النهج على المستويات الإقليمية والمحلية مع الحاجة إلى إعادة تقديم عروض الخدمات الموجودة حالياً. سيعزز التنفيذ العالمي لنظام "فوكوس" رصد أداء الخدمات التي تقدمها شركات التفتيش.	شعبة المشتريات	التوصية 8 ج): ينبغي على البرنامج أن يختار مفتشيه على أساس القدرة التقنية وليس السعر وحده. وينبغي إجراء استعراضات دورية للمفتشين، حيث أن تقارير الكمية والجودة تعتبر آلية شديدة الأهمية لضمان معايير الجودة المطلوبة في عقود مشتريات البرنامج.
30 يونيو/حزيران 2015	موافق عليها أدت القيود المتعلقة بتحديد المصادر إلى تأخير تشكيل لجان نوعية الأغذية التي أوصت بتشكيلها ورقة سياسات جودة الأغذية وسلامتها وذلك عام 2010. وسيستعرض البرنامج هذه المسألة كجزء من جدول أعماله المؤسسي الأعم بغية إدماج إدارة سلامة الأغذية وجودتها على طول سلسلة الإمداد. وسيتم تحديد هياكل الحوكمة مع الإشارة إلى تحديد المخاطر وستنشأ على المستويات الملائمة.	شعبة المشتريات	التوصية 8 د): يمكن للبرنامج أن يتخذ الخطوات اللازمة لتشكيل لجان جودة الأغذية في جميع المكاتب القطرية لمعالجة مشاكل السلامة والجودة على مستوى تلك المكاتب.

رد إدارة البرنامج على التوصيات الواردة في تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن شراء الأغذية في البرنامج			
آخر موعد للتنفيذ	رد إدارة البرنامج	جهة التنفيذ	توصيات مراجع الحسابات الخارجي
31 ديسمبر/كانون الأول 2014	موافقة يحدد النظام المالي للبرنامج (112-23) دور لجنة السلع والنقل والتأمين. وقد تعزز دور اللجنة الرقابي من خلال مكتب المراجعة الداخلية للحسابات الذي يستعرض فصلياً عينة تمثيلية من معاملات الشراء ويقدم الملاحظات حولها. وسيجري استعراض إجراءات أخذ العينة بحيث تعكس تفويض سلطات الشراء للمكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية. وسيجري تعزيز الدور الرقابي للمكاتب الإقليمية إذا سمحت الموارد بذلك.	شعبة المشتريات	<b>التوصية 9 أ):</b> ينبغي استعراض دور لجنة السلع والنقل والتأمين وإنشاء نظم في المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية تضمن الرقابة القوية على عملية الشراء.
30 يونيو/حزيران 2015	موافقة. كما لاحظ فريق المراجعة، فإن النموذج الناشئ لأعمال مشتريات البرنامج من الأغذية يتطلب معارف ومهارات إضافية. ويحتاج البرنامج إلى زيادة استطلاع ودرابته في مجال أسواق السلع وإلى تطبيق أفضل الممارسات في هذا المضمار فيما يتعلق بأدوات التعاقد وأدوات الحد من المخاطر والإدارة الابتكارية لعلاقات التاجر/المورد. وتعمل شعبة المشتريات على استراتيجية للأشخاص الموظفين ضمن سياق استراتيجية البرنامج للأشخاص. ويتمثل الهدف الأول من ذلك في تحديد أعداد الموظفين وصفاتهم والموارد التي تناسب نموذج الأعمال المتطور. وعملًا على بناء المهارات والمؤهلات ضمن شبكة المشتريات لديه، سيستخدم البرنامج فرص التدريب الداخلي والخارجي وسيدخل في ترتيبات الإعارة مع شركات القطاع الخاص وسيعزز فريقه بخبراء في الأسواق. وسينصب تركيز خاص على تقوية القدرات الرقابية لدى المكاتب الإقليمية. وستدخل استراتيجية الأشخاص الموظفين حيز النفاذ بصورة تلائم عمليات البرنامج وإجراءاته المتطورة في مجال المشتريات، مع مراعاة الموارد المتاحة والقدرة على الاستيعاب.	شعبة المشتريات	<b>التوصية 9 ب):</b> مع انتقال البرنامج إلى أنماط جديدة من الشراء، من الأهمية بمكان ضمان المواعمة بين الموارد المتوفرة والمهارات الموجودة، بحيث يمكن لأنشطة المشتريات أن تنفذ بفعالية وبكفاءة.